



تقرير

مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وتعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

إعداد: مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

مايو 2024

جدول المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة	3-2
2	آليات المملكة لتعزيز المحتوى المحلي	3
3	مبادرات المملكة لتعميق التصنيع المحلي	10-4
أولاً:	مبادرة هيئة تنمية الصادرات لتشجيع الشركات على تعميق التصنيع المحلي من خلال برنامج "صنع في السعودية"	4
ثانياً	مبادرات هيئة المحتوى المحلي لتعزيز الصناعة المحلية	9-4
ثالثاً	مبادرات صندوق الاستثمارات العامة لتمكين القطاع الخاص السعودي	10
4	أبرز المشروعات التي سعت المملكة لتوطين صناعاتها محلياً	11
5	خاتمه	12

1- مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة

ترتكز الاستراتيجية الوطنية للصناعة على تطوير 12 قطاعاً فرعياً لتنويع الاقتصاد الصناعي في المملكة وتتطلع المملكة، من خلال الاستراتيجية إلى تمكين القطاع الخاص وزيادة مرونة وتنافسية القطاع الصناعي، وقيادة التكامل الإقليمي الصناعي لسلاسل القيمة والاستفادة من مواطن القوة في الاقتصاد السعودي وتحقيق الريادة العالمية في مجموعة من السلع المختارة، من خلال الاستثمار في التقنيات الجديدة الواعدة.

تستهدف الاستراتيجية تعزيز قطاع الصناعات التحويلية في المملكة في إطار السعي نحو تقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وتتمثل أهم مستهدفات الاستراتيجية في الآتي:

- 1- مضاعفة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3 أضعاف ليصل إلى 895 مليار ريال في 2030 و4.3 ضعفاً عام 2035 بقيمة تصل إلى 1.4 ترليون ريال وذلك مقارنة بمستويات عام 2020 المقدرة بـ 331 مليار ريال.
- 2- استحداث ما يقرب من 2.1 مليون وظيفة صناعية مباشرة وغير مباشرة بزيادة قدرها 2.3 ضعفاً في 2030 و3.7 ضعفاً عام 2035 لتصل إلى 3.2 مليون وظيفة وذلك مقارنة بمستويات عام 2020 والبالغة 893 ألف وظيفة.
- 3- زيادة الصادرات الصناعية السنوية إلى 557 مليار ريال عام 2030 بزيادة تصل إلى 3 أضعاف وزيادتها إلى 892 مليار ريال عام 2035 بمقدار 5.3 ضعف وذلك عن مستويات عام 2020 والبالغة 169 مليار ريال.
- 4- زيادة عدد المصانع ليصل إلى 36 ألف مصنع بحلول عام 2035 والبالغ عددها 11549 مصنع حتى نهاية عام 2023.

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

5- الوصول للمرتبة 20 في عام 2030 والمرتبة 15 في عام 2035 في مؤشر التعقيد الاقتصادي من خلال الصناعات المستهدفة في الاستراتيجية علماً بأن المملكة تحتل المرتبة 35 وفقاً لأخر اصدار للمؤشر.

2- آليات تعزيز المحتوى المحلي

ولتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة توجهت الدولة نحو تعزيز سياسات المحتوى المحلي في عدد كبير من القطاعات الصناعية من خلال إطلاق عدداً من المبادرات وصياغة الآليات التي من شأنها تحقيق هذه المستهدفات.

انتهجت المملكة سياسة فعالة لتعميق التصنيع المحلي من خلال:

- تفضيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بمنح افضلية في السعر بنسبة 10% عن نظيرتها من المنتجات المستوردة.
- تفضيل الشركات المدرجة في الأسواق المالية وذلك بمنحها 5 نقاط إضافية تفضيلاً على الشركات الغير مدرجة.
- اعداد القائمة الإلزامية وتهدف الى دعم الصناعات المحلية القائمة والتي لديها القدرة على الوفاء باحتياجات السوق المحلية.
- تحديد حد أدنى للمحتوى المحلي على مستوى المشروعات المختلفة.

المحتوى المحلي في المنافسات الحكومية:

- 83% من المنافسات الحكومية تنطبق عليها متطلبات المحتوى المحلي.
- تقدر قيمة المنافسات الحكومية بـ 220 مليار ريال.
- يقدر عدد المنافسات التي ينطبق عليها متطلبات المحتوى المحلي والتوطين بـ 33 ألف منافسة.

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

2- مبادرات المملكة لتعميق التصنيع المحلي:

أولاً: مبادرة هيئة تنمية الصادرات لتشجيع الشركات على تعميق التصنيع المحلي من خلال برنامج "صنع في السعودية" والذي تم من خلاله تقسيم المنتجات الى فئتين:

- المنتجات المكونة بالكامل محلياً:
وتشمل هذه الفئة جميع المنتجات التي تم تصنيعها في المملكة العربية السعودية ولا تحتوي على أي مواد مستوردة.
- المنتجات المصنعة من خلال تحويل جوهري للمواد المستوردة:
وهي المنتجات التي خضعت إلى تحويل جوهري للمواد المستوردة في المملكة وأضفى التحويل سمة جديدة عليها أو حولها إلى منتج مختلف، ويطلق على ذلك إضافة القيمة.

يتطلب هذا البرنامج تطبيق معيار عام لقاعدة إضافة القيمة بحيث:

- لا تقل نسبة المواد المحلية الداخلة في المنتج النهائي عن 40%.
- أو لا تتجاوز المواد المستوردة الداخلة في المنتج النهائي نسبة 60% من سعر تسليم باب المصنع (التكلفة التي حددتها الشركة المصنعة لشحن الموزعين/المشتريين عند شراء المنتجات مباشرة من باب المصنع).

ثانياً: مبادرات هيئة المحتوى المحلي لتعزيز الصناعة المحلية:

أ- جائزة المحتوى المحلي:

تستهدف الجائزة تحفيز وتكريم القطاعين العام والخاص والشركات المملوكة للدولة وذلك لزيادة المحتوى المحلي في مختلف القطاعات وتطوير أدائها في تنفيذ العقود والمشاريع بهدف تعزيز الإمكانيات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية لبناء اقتصاد قوي ومستدام.

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

محاور الجائزة:

- محاور الجهات الحكومية:

يستهدف المحور الجهات الحكومية التي قامت بتضمين متطلبات المحتوى المحلي بالشكل المطلوب على المنافسات التي تنطبق عليها آليات المحتوى المحلي.

- محاور القطاع الخاص:

يستهدف المحور المنشآت بمختلف أحجامها ومجالاتها والتي تميزت في نسبة المحتوى المحلي ومدى تطورها خلال الأعوام الماضية.

- محاور الشركات المملوكة للدولة:

يستهدف المحور الشركات المملوكة للدولة بنسبة أكثر من 50% خلال تحفيزها لتفضيل المحتوى المحلي في أعمالها ومشترياتها في مختلف القطاعات لتعزيز الإمكانات المحلية وتعظيم الفائدة من القوة الشرائية الوطنية.

- محاور الأفراد:

يركز هذا المحور على قصص النجاح المميزة لدى الأفراد في الخدمات والمنتجات، والتي من شأنها أن تحفزهم على الابتكار في المحتوى المحلي .

ب- مبادرة حملة "منا وفينا":

أطلقت الهيئة مظلة "منا وفينا" التواصلية بهدف التعريف بالمحتوى المحلي بأسلوب مبسط والتوعية بالأثر الإيجابي للمحتوى المحلي على الاقتصاد السعودي، وتتيح مشاركة قصص النجاح للشركات السعودية التي نجحت في رفع نسب التصنيع المحلي في منتجاتها.

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

ج- مبادرة شراكات المحتوى المحلي:

مبادرة تهدف إلى تعزيز مساهمة القطاعين العام والخاص في تنمية المحتوى المحلي على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال بناء شراكات استراتيجية وتوحيد الجهود والخبرات السابقة لكبرى الشركات الوطنية في تنمية المحتوى المحلي.

أهداف الشراكات الاستراتيجية:

- تحديد خط الأساس ووضع مستهدفات ومبادرات تساهم في زيادة المحتوى المحلي.
- مشاركة أفضل الممارسات العالمية لتطوير المحتوى المحلي.
- العمل على تعديل الأنظمة والسياسات الخاصة بالمشتريات والمنافسات.
- تفعيل الورش الفنية والتثقيفية بهدف زيادة وعي الشركاء حول المحتوى المحلي.
- تقديم الدعم الفني لتطبيقات ومفاهيم المحتوى المحلي.

د- مبادرة تحفيز المصانع الصغيرة والمتوسطة لإصدار شهادات المحتوى المحلي:

هي مبادرة منبثقة من مبادرة تحفيز الصناعة المحلية وتهدف إلى تشجيع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على إصدار شهادة المحتوى المحلي والمساهمة في تحقيق مستهدفات المحتوى المحلي من خلال تغطية المقابل المالي لتكلفة تدقيق المحتوى المحلي أو جزء منها المقدمة لهم من مكاتب التدقيق.

أهداف المبادرة:

- تشجيع المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على تنمية المحتوى المحلي.
- تحفيز المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على إصدار شهادة المحتوى المحلي من خلال تغطية تكلفتها .

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

هـ - السياسات التي اعلنتها هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية لتعميق التصنيع المحلي:

انتهجت المملكة عددا من السياسات للعمل على تنفيذ القوانين والاجراءات الصادرة لتعزيز نسب المكون المحلي وتشجيع الشركات السعودية على المضي قدماً في هذا الاتجاه وذلك من خلال:

أ. قيام هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية بالتوجيه للجهات الحكومية التي تمول ميزانيتها من الميزانية العامة للدولة بتشكيل فرق عمل للمحتوى المحلي للقيام بجميع المهام والمسؤوليات المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي وذلك من خلال قيام كل جهة حكومية بتبشير أعمال وإجراءات طرح الاعمال والمشتريات والتعاقد بتشكيل فريق عمل داخلي لتنمية المحتوى المحلي يرتبط برئيس الجهة الحكومية ويضم ممثلين من الإدارات المعنية بالمشتريات والمشتريات وتتولى المهام والمسؤوليات المتعلقة بتنمية المحتوى المحلي .

وتتمثل مهام هذه الفرق في الاتي:

▪ التعاون والتنسيق مع الهيئة فيما يلي:

- تحقيق الالتزام بمتطلبات المحتوى المحلي وبرنامج التوازن الاقتصادي واتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة في أعمال ومشتريات الجهة الحكومية التي تقوم بها بشكل مباشر أو من يقوم بتنفيذها نيابة عنها.
- معالجة الشكاوى المقدمة من القطاع الخاص للجهة الحكومية المتعلقة بالمحتوى المحلي وحلها.
- الحصول على الرأي الفني المتعلق بالمحتوى المحلي عند فحص العروض المالية والفنية للأعمال والمشتريات الحكومية في الجهة الحكومية في حال طلبت لجنة فحص العروض في الجهة ذلك.
- وضع متطلبات المحتوى المحلي في مشاريع التخصيص لدى الجهة الحكومية ومتابعة تنفيذها.
- تضمين متطلبات المحتوى المحلي في السياسات التي تضعها الجهة الحكومية وما تصدره من تراخيص وتصاريح وفقاً لاختصاصها.

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

- وضع الحوافز والممكنات اللازمة - الداخلية ضمن نطاق صلاحية الجهة الحكومية - لدعم المحتوى المحلي.
- تطوير خطط ومستهدفات المحتوى المحلي للجهة الحكومية.
- تحديد فرص توطين الصناعة ونقل المعرفة والمجالات ذات الأولوية لبرنامج التوازن الاقتصادي.

- توفير البيانات والتقارير التي تحتاج إليها الهيئة من الجهة الحكومية أو من الجهات التي تشرف عليها.
- رفع تقارير دورية للهيئة فيما يتصل بتنمية المحتوى المحلي وفقاً للنماذج والمتطلبات والمدد التي تضعها الهيئة.

ب. تطبيق أسلوب التعاقد على توطين الصناعة ونقل المعرفة:

من خلال عقد اتفاقيات توطين الصناعة ونقل المعرفة وهي اتفاقيات موجهة إلى المستثمرين من ملاك التقنيات الرائدة حول العالم لتحفيزهم لنقل التقنية والمعرفة إلى المملكة مقابل ضمان شراء حكومي يتم الاتفاق على نسبه ومدته وفق دراسة جدوى تراعي عوائد الاستثمار على الالتزام الحكومي وكذلك على المستثمر.

أهمية الأسلوب:

- المساهمة في تعظيم المحتوى المحلي عبر استحداث صناعات جديدة من خلال إنشاء مصانع للشركات العالمية داخل المملكة.
- تعزيز موقع المملكة الاستراتيجي لتكون قاعدة لعدد من الصناعات الرائدة تنطلق منها إلى دول المنطقة.
- تلبية الطلب الحكومي في وقت أسرع وتكلفة أقل وجودة أعلى.
- ترشيد الإنفاق عبر توفير منتجات وطنية مستدامة وذات كفاءة عالية.
- تعزيز قدرات الاكتفاء الذاتي عبر استحداث صناعات واعدة وقطاعات جديدة.
- تمكين الكوادر البشرية السعودية وتوليد الفرص الوظيفية.

الأثر الاقتصادي للأسلوب:

1. تنمية المحتوى المحلي من خلال الأثر المترتب على إنشاء عدد من كبرى الشركات العالمية مراكز تصنيع لها داخل المملكة وما ينطوي على هذه المراكز من فرص وظيفية ونقل المعارف والتقنيات إلى المملكة وخلق سلاسل إمداد محلية جديدة مرتبطة بها.
2. جذب الاستثمارات الأجنبية التي تبحث عن بيئة أعمال مشجعة لاتفاقيات توطین الصناعة ونقل المعرفة على النحو الذي تتمتع بها المملكة.
3. تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة وخلق فرص جديدة لتصدير منتجات محلية.

ج. إطلاق مبادرات لتوطين الصناعات الآتية:

- صناعة المنتجات الدوائية.
- توطين صناعة منتج الخوادم.
- توطين صناعة منتجات السلامة والحماية من الحريق.
- فرصة توطين صناعة ونقل معرفة منتج فواصل التمدد.
- فرصة توطين صناعة ونقل معرفة منتج الأبراج الحديدية الحاملة لنظام طاقة الرياح وشفرات ونظام التوازن لطاقة الرياح.
- توطين صناعة مركبات متعددة الاستخدامات (SUV) ومركبات النقل الخفيف (Pickup).
- فرصة توطين صناعة ونقل معرفة الإطارات العسكرية والمدنية.

تقرير عن مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات تعزيز سياسة المحتوى المحلي بالمملكة

ثالثاً: مبادرات صندوق الاستثمارات العامة لتمكين القطاع الخاص السعودي:

أطلق الصندوق عدد من البرامج لتعزيز المكون المحلي كالآتي:

1- برنامج تنمية المحتوى المحلي "مساهمة": الذي يهدف إلى زيادة مساهمة الصندوق وشركاته التابعة في المحتوى المحلي إلى 60% بنهاية عام 2025، ويعمل الصندوق مع شركاته التابعة على المساهمة بتعزيز المحتوى المحلي لمشاريع شركات الصندوق في كافة مراحل أعمالها من خلال اتباع السياسات ودعم الممارسات المعنية لأعمال المشتريات.

2- برنامج تطوير الموردين: والذي سيدعم تطوير قدرات ومهارات الموردين المحليين لتلبية المتطلبات المتزايدة لشركات الصندوق التابعة.

3- منصة القطاع الخاص: التي تهدف إلى تمكين شركات القطاع الخاص المحلي وذلك من خلال التعرف على الفرص المتاحة والاستفادة منها لتعزيز دورها كمستثمر وشريك رئيسي في استثمارات الصندوق وكمورد في مشاريع الصندوق وشركات محفظته وتضم المنصة أكثر من 200 فرصة استثمارية مدرجين على الموقع الإلكتروني للمنصة:

<https://www.pif.gov.sa/ar/Pages/ExploreOpportunities.aspx>

3- أبرز المشروعات التي سعت المملكة لتوطين صناعاتها محلياً

1- الشراكة مع شركة لوسيد لإنتاج السيارات الكهربائية:

تتويجاً لجهود كافة الجهات العاملة في منظومتها الاستثمار والتصنيع في المملكة، افتتحت مجموعة "لوسيد جروب" مصنع السيارات الكهربائية بمدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، وهو ثاني مصنع للمجموعة والأول لها على المستوى الدولي، وتعد هذه خطوة هامة لتمهيد الطريق لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة، ودعم نمو سلسلة توريد السيارات في المملكة وتصل استثمارات المشروع 16.4 مليار ريال وتتمثل انعكاساته على اقتصاد المملكة من خلال:

- دعم التحول ليصل الى نسبة 30% من السيارات في المملكة كهربائية بحلول عام 2030.
- جميع 5 الاف سيارة سنوياً.
- انتاج 155 ألف سيارة عند اكتمال المشروع.

2- مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة هيونداي:

تم التوقيع على المشروع خلال اجتماعات ملتقى الاعمال السعودي الكوري بإجمالي استثمارات 1.8 مليار ريال، حيث يمتلك الصندوق نسبة 70% من المشروع ويستهدف المصنع انتاج 50 ألف سيارة سنوياً عاملة بنظام محرك الاحتراق الداخلي وسيارات كهربائية.

3- انشاء مصنع لأدوية الأورام:

يعد المصنع هو الأول من نوعه في المملكة بمساحة 77 ألف م2 باستثمارات 277 مليون ريال، وسيسهم الى حد كبير في تقليل الفاتورة الاستيرادية من ادوية الأورام والتصدير في مراحل تالية من عمر المشروع.

خاتمه

لما للصناعة من دور محوري في هيكل الاقتصادات الكبرى فقد أولت المملكة الأهمية لها من خلال اصدار القوانين واللوائح وتأسيس جهات حكومية على رأسها هيئة المحتوى المحلي والمنوط بها دراسة وتنفيذ ما يلزم من سياسات مطبقة إقليمياً ودولياً من أجل زيادة نسبة المكون المحلي في المنتجات الصناعية ومنح الحوافز اللازمة لتشجيع الصناعات المحلية وإعطاء الأفضلية لمنتجاتها في التوريد بالمناقصات الحكومية وكذلك تقديم كافة التسهيلات لتمكين هذه المشروعات من المنافسة التصديرية من خلال برنامج "صنع في السعودية" وجهود هيئة تنمية الصادرات المتميزة في تقديم دراسات سوقية محدثة عن احتياجات أسواق الدول والفرص المتاحة للصادرات الصناعية السعودية بها وكذا جهود وزارة الاستثمار والهيئة العامة للتجارة الخارجية وهيئة المؤتمرات والمعارض لفتح الأسواق للمنتجات من خلال المعارض الخارجية والتحضير لاجتماعات ثنائية ومتعددة لتشبيك المنتجين بالمملكة بالمستوردين الرئيسيين في أسواق الدول المختلفة.

وأسفرت رؤية المملكة 2030 على تحقيق مستهدفاتها وهو ما ظهر جلياً من خلال مقارنة مؤشرات الصادرات السعودية غير النفطية منذ إطلاق رؤية المملكة وحتى 2023 ومن المتوقع تجاوز المستهدف قبل 2030 وذلك من خلال الحوافز التي يتم منحها للمستثمرين الأجانب وتوجه الدولة من خلال صندوق الاستثمارات العامة لإحلال الواردات من خلال الدخول في شراكات عالمية لتصنيع عدد من المنتجات ذات الفاتورة الاستيرادية المرتفعة (السيارات والأدوية وغيرها).

وبلا شك ستنعكس كافة هذه الجهود على مؤشرات الاقتصاد الكلى وكذا على مستوى معيشة الافراد من خلال استحداث فرص عمل للشباب السعودي سنويا وتقليل نسبة البطالة لأقل من المعدلات العالمية.